

التاريخ : 2025/05/22

سوق مسقط للأوراق المالية يحقق مكاسب شاملة بينما تستمر تقلبات السوق الأمريكي

ملخص السوق	الاسبوع الحالي	الاسبوع السابق	التغير نقطة	التغير %
مؤشر بورصة مسقط 30	4,497.48	4,410.22	87.26	1.98
الأسهم المتداولة (بالآلاف)	264,721.87			
القيمة المتداولة (بالآلاف ريال عماني)	41,256.15			
مؤشر الصناعة	6,200.11	5,996.75	203.36	3.39
مؤشر الخدمات	1,588.62	1,565.15	23.48	1.50
مؤشر القطاع المالي	7,908.34	7,746.92	161.42	2.08
المؤشر الشرعي	427.21	412.22	14.99	3.64
مؤشر الدخل الثابت	1,166.89	1,166.89	0.00	0.00
مؤشر العائد الكلي	6,647.94	6,518.96	128.98	1.98
عدد الصفقات	9,369			

أداء بورصة مسقط الاسبوعي:

أغلق مؤشر 30 لسوق مسقط للأوراق المالية (MSX) عند مستوى 4,497.48 نقطة، مسجلاً مكاسب أسبوعية قدرها 87.26 نقطة (1.98%) مقارنة بإغلاق يوم الخميس السابق عند 4,410.22 نقطة. وجاء الأداء القطاعي قوياً، حيث ارتفع مؤشر القطاع الصناعي بمقدار 203.36 نقطة (3.39%) ليصل إلى 6,200.11 نقطة، وزاد مؤشر القطاع المالي بمقدار 161.42 نقطة (2.08%) ليلبلغ 7,908.34 نقطة، بينما صعد مؤشر قطاع الخدمات بمقدار 23.48 نقطة (1.5%) ليعلق عند 1,565.15 نقطة.

إفصاحات سوق مسقط:

منحت وكالة كابيتال إنتلجينس ريتينغز المحدودة (قبرص) شركة المتحدة للتمويل ش.م.ع. تصنيفاً وطنياً لعمان بدرجة omBBB+ للمدى الطويل و omA2 للمدى القصير، مع نظرة مستقبلية مستقرة. تعكس هذه التصنيفات ملف مخاطر ائتمانية معتدل وتوقعات بالاستقرار المالي في المدى القريب إلى المتوسط.

وافق مجلس إدارة شركة شبكة الغاز العمانية ش.م.ع.ع، من خلال التمرير بتاريخ 15 مايو 2025، على تعيين السيد عبدالوهاب الحنائي عضواً ورئيساً للجنة الترشيحات والمكافآت، خلفاً للسيدة راية السالمي.

تم منح اتفاقية المشاركة في الإنتاج في يونيو 2005 لائتلاف الرقعة 53، الذي يتكوّن حالياً من شركة أوكسي (المشغل المعين) بحصة مشاركة تبلغ 47%، و OQEP بنسبة 20%، وشركة النفط الهندية بنسبة 17%، وليوا بنسبة 15%، و PTTEP بنسبة 1%. تقع الرقعة 53 في محافظة الوسطى وتغطي مساحة تبلغ 694 كيلومتراً مربعاً. وتشمل الرقعة مشروع مخزنة للبخار عالي المستوى، والذي تم إنتاج أكثر من 640 مليون برميل منه حتى اليوم من خلال أكثر من 3500 بئر. يسعدني أن أعلن أننا وقعنا اليوم، مع حكومة سلطنة عمان ممثلة بوزارة الطاقة والمعادن، ومع شركائنا في الرقعة، التعديل رقم 2 لاتفاقية المشاركة في الإنتاج للرقعة 53 (مخزنة) لتمديد مدة الاتفاقية حتى عام 2050. ومن المتوقع أن تحقق هذه الاتفاقية قيمة كبيرة لجميع أصحاب المصلحة. وتمثل هذه الاتفاقية مثلاً آخر على مساهمة OQEP في رؤية عمان 2040 من خلال زيادة الاستثمارات في الأصل وتحسين موقع احتياطي OQEP وعوائدها المالية اعتباراً من عام 2025. وتمثل هذه الاتفاقية خطوة محورية في قطاع الطاقة العماني، حيث توفر

الأكثر ارتفاعاً	السعر	التغير	نسبة التغير
الشركات	ر.ع.	ر.ع.	%
OM0000007084	0.269	0.056	26.29
OM0000001301	0.095	0.012	14.46
OM0000003281	0.187	0.019	11.31
OM0000009072	0.100	0.010	11.11
OM0000009791	0.100	0.010	11.11

الأكثر انخفاضاً	السعر	التغير	نسبة التغير
الشركات	ر.ع.	ر.ع.	%
OM0000009759	0.448	(0.059)	(11.64)
OM0000003083	0.066	(0.005)	(7.04)
OM0000007910	0.950	(0.050)	(5.00)
OM0000009494	0.100	(0.004)	(3.85)
OM0000002648	0.130	(0.005)	(3.70)

الأكثر نشاطاً بالقيمة	السعر	القيمة	الحصة من السوق
الشركات	ر.ع.	ألف ر.ع.	
OM0000007415	0.116	8,647.77	20.96%
OM0000005260	0.275	5,601.08	13.58%
OM0000009205	0.289	5,407.75	13.11%
OM0000007936	0.144	3,974.12	9.63%
OM0000001426	0.140	3,659.83	8.87%

الأكثر نشاطاً بالكمية	السعر	الكمية	الحصة من السوق
الشركات	ر.ع.	بالآلاف	
OM0000007415	0.116	77,955	29.45%
OM0000007936	0.144	28,357	10.71%
OM0000001426	0.140	26,998	10.20%
OM0000008462	0.118	22,633	8.55%
OM0000005260	0.275	20,480	7.74%

قيمة السوقية باستثناء سوق السندات	عدد الشركات
مليار	المرتفعة المنخفضة المستقرة
ريال عماني 27.74	15
دولار أمريكي 71.56	17
	49

قيمة اقتصادية ستعكس على العوائد للمساهمين. كما يُتوقع أن تدعم النمو الاقتصادي للسلطنة، وتعزز جاذبية القطاع الاستثماري، وتكسّر مكانة عُمان كمركز موثوق للطاقة وشريك استراتيجي في المنطقة. ووفقاً لشروط الاتفاقية المعدلة، يعتد ائتلاف الرقعة 53 أنه يمكنه زيادة الموارد المحتملة بأكثر من 800 مليون برميل إجمالي من خلال أنشطة تشمل الاستكشاف، وحفر الآبار، ومشاريع تعزيز استرداد النفط عبر خزانات متعددة، بالإضافة إلى استخدام تقنيات جديدة لتحسين نمط حقن البخار من أجل رفع معدل استخراج الهيدروكربونات، مما يوفر عوائد تجارية جاذبة للمساهمين. نحن متحمسون لهذه الاتفاقية الجديدة، وفخورون بهذه الشراكة القوية، ونشكر الحكومة على دعمها المستمر الذي كان حاسماً في الانتقال إلى مرحلة مزدهرة جديدة للرقعة 53.

في 22 مايو 2025، وقّع ائتلاف الرقعة 53 بقيادة أوكسي (47%) ومع شركاء (20% OQEP، شركة النفط الهندية (17%)، ليوا (15%)، و PTTEP (1%)، التعديل رقم 2 لاتفاقية المشاركة في الإنتاج للرقعة 53 مع وزارة الطاقة والمعادن في عُمان، لتمديد مدة الاتفاقية حتى عام 2050. تقع الرقعة 53 في محافظة الوسطى، وتضم مشروع مخزنة للبخار، حيث تم إنتاج أكثر من 640 مليون برميل حتى الآن. يدعم هذا التعديل رؤية عُمان 2040 من خلال زيادة الاستثمارات، وتعزيز الاحتياطيات، وتحسين العوائد المالية اعتباراً من عام 2025. ويتوقع الائتلاف تحقيق أكثر من 800 مليون برميل إجمالي من خلال الاستكشاف المستمر، وحفر الآبار، واستخدام تقنيات متقدمة لتعزيز الاسترداد، مما يحقق قيمة قوية للمساهمين ويعزز مكانة عُمان كمركز استراتيجي للطاقة.

أعلنت شركة تسويق النفط العمانية (OOMCO) عن استقالة السيد حمزة موسى باقر من منصب رئيس لجنة التدقيق وعضوية مجلس الإدارة، وذلك بأثر فوري لأسباب شخصية. يتقدّم المجلس بالشكر له على مساهماته. وسيتم تعيين بديل مؤقت حتى انعقاد الجمعية العامة في مارس 2026، وسيتم الإعلان عن التفاصيل قريباً.

في 18 مايو 2025، وقّعت شركة شبكة الغاز العمانية ش.م.ع. اتفاقية مبدئية للتعاون مع شركة Fluxys SA البلجيكية لتطوير بنية تحتية مشتركة لنقل الهيدروجين في عُمان. وبموجب الاتفاق، تتحمل شبكة الغاز العمانية 75% من تكاليف التطوير، بينما تتحمل Fluxys نسبة 25%، مع عدم توفر تقديرات إجمالية للتكاليف الرأسمالية حتى الآن. تعكس الشراكة التزام شبكة الغاز العمانية بإزالة الكربون والاستدامة. وعلى الرغم من أن المشروع من المتوقع أن يحقق إيرادات مستقبلية، إلا أن تأثيره على أرباح الشركة العامة ما زال غير واضح نظراً للمرحلة المبكرة لتطور سوق الهيدروجين الأخضر عالمياً. تم توقيع الاتفاقية في حفل رسمي في مسقط بحضور وزير الطاقة والمعادن.

أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف شركة إعادة التأمين العمانية ش.م.ع. عند درجة-BBB، ورفعت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى البيان الصادر عن الوكالة.

أعلنت شركة المها لتسويق المنتجات النفطية ش.م.ع. أنها وقّعت بتاريخ 19 مايو 2025 عقدين لتوريد الوقود مع شركة غلفار للهندسة والمقاولات ش.م.ع. لعدة مواقع في عمان. يمتد العقد الأول من 1 يونيو 2025 إلى 31 مايو 2029 بقيمة 1,126,589.18 ريال عماني، بينما يمتد العقد الثاني من 1 يونيو 2025 إلى 31 مايو 2034 بقيمة 31,495,501.19 ريال عماني. من المتوقع أن تؤثر هذه الاتفاقيات بشكل إيجابي على مبيعات الشركة وأرباحها.

منذ بدء خطة التنمية الخمسية العاشرة، أنفقت عُمان أكثر من 920 مليون ريال عماني على مشاريع الطرق، مع تخصيص أكثر من 600 مليون ريال عماني لعام 2025. من بين الإنجازات الرئيسية الانتهاء من الطريق المزدوج بطول 400 كم الذي يحمل اسم السلطان سعيد بن تيمور، وهو الأطول في البلاد. تركز المشاريع الجديدة والقائمة على ازدواجية الطرق في مناطق مثل إبراء، المضبي، وظفار، إلى جانب أعمال الصيانة والترقيات للطرق الرئيسية. تدير عمان حالياً أكثر من 33,000 كم من الطرق، نصفها تقريباً معبّدة، مما يعكس التزامها بتطوير البنية التحتية وتعزيز الترابط.

بحلول أوائل عام 2025، ارتفعت إيرادات الفنادق ذات التصنيف 3 و 5 نجوم في عُمان بنسبة 10.6%، مدعومة بزيادة بنسبة 9.1% في عدد النزلاء ليصل إلى نحو 569,000 زائر. من بينهم حوالي 460,000 زائر أجنبي، وحوالي 109,000 من المواطنين العمانيين. ارتفعت معدلات الإشغال إلى 62.6%، وارتفع متوسط السعر اليومي بنسبة 3.8%. ونتيجة لذلك، زاد العائد لكل غرفة متاحة بنسبة 14.8%، مما يعكس زيادة الطلب وتحسن التسعير. تعزو وزارة السياحة هذا النمو إلى جهود الترويج الفعالة وتزايد جاذبية عمان كوجهة سياحية، مما يدعم قطاع الفنادق ويساهم في التقدم الاقتصادي العام للبلاد.

وقّعت سلطنة عُمان اتفاقيات بقيمة 243 مليون ريال عماني مع البنك الإسلامي للتنمية لتمويل سدود حماية من الفيضانات مقاومة لتغير المناخ. وتشمل الصفقة أيضاً إطار عمل لتعزيز التعاون في مجالات البنية التحتية، ودعم القطاع الخاص، وبناء القدرات في قطاعات مثل الطرق والمياه والسياحة والصناعة.

وقّعت مجموعة طلعت مصطفی ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني في عُمان اتفاقية تاريخية بقيمة 1.5 مليار ريال عماني (حوالي 3.9 مليار دولار) لتطوير مشروعين رئيسيين في مجال العقارات والسياحة غرب مسقط. تشمل المشاريع حوالي 13,000 وحدة سكنية وفندقية موزعة على أكثر من 4.9 مليون متر مربع. المشروع الأول، في مدينة السلطان هيثم، سيحوّل 2.7 مليون متر مربع إلى مجتمع سكني ذكي ومتكامل يشمل أنواعاً متنوعة من الفلل والشقق، ونادياً اجتماعياً ورياضياً بمساحة 190,000 متر مربع، ومساحات تجارية وخدمية تبلغ 140,000 متر مربع. يقع المشروع بموقع استراتيجي على بُعد دقائق من مطار مسقط الدولي، مما يعزز جاذبيته ومساهمته في نمو الاقتصاد والقطاع السياحي.

وصف هشام طلعت مصطفى، الرئيس التنفيذي لمجموعة طلعت مصطفى، سلطنة عمان بأنها وجهة واعدة للاستثمار في العقارات والسياحة بفضل استقرارها السياسي، وانخفاض معدلات التضخم، والقوانين المشجعة للمستثمرين. تعمل المجموعة بالشراكة مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني العمانية على تطوير مشروعين كبيرين لتلبية احتياجات السكان والسياح الشباب، حيث أن أكثر من 65% من السكان دون سن 30 عامًا. تمتلك المجموعة خبرة تمتد لأكثر من 55 عامًا، وقد طورت مدناً تضم أكثر من 1.5 مليون نسمة، وتمتلك أكبر محطة فندقية في مصر تضم أكثر من 5,000 غرفة، مع 3,000 غرفة إضافية قيد التطوير. تعزز المجموعة نقل هذه الخبرات إلى السوق العمانية لدعم النمو الاقتصادي في السلطنة. كما دعا مصطفى المستثمرين العالميين إلى استكشاف الفرص المتاحة في القطاعين العقاري والسياحي في عمان، مشيرًا إلى الإمكانيات الكبيرة للنمو المستدام.

تعزز شركة إنفستكوب، من خلال مشروعها المشترك AIPJ ، استثمار 550 مليون دولار في توسيع ميناء الدقم في عمان. يشمل المشروع أعمال تجريف وبناء جدار رصيف جديد لدعم منشأة صناعية منخفضة الكربون لإنتاج الفولاذ الأخضر، بما يتماشى مع رؤية عمان 2040 وأهداف الحياد الكربوني. يمثل هذا الاستثمار الرابع في البنية التحتية الإقليمية لـ AIPJ ، ويعكس الثقة العالمية المتزايدة في طموحات عمان الاقتصادية والبيئية.

بين عامي 2021 ونهاية 2024، حققت الهيئة العامة للاستثمار العمانية نموًا سنويًا بنسبة 21.5% في قيمة الأصول، لتصل إلى نحو 12.1 مليار ريال عماني. ارتفعت الإيرادات بنسبة 25% لتصل إلى 82.8 مليار ريال، وبلغت المساهمة في الميزانية العامة 3.7 مليار ريال. استثمرت الهيئة 8.8 مليار ريال في أصول طويلة الأجل، وجذبت 638 مليون ريال من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. من خلال محطة التنمية الوطنية، التي تدير أكثر من 160 أصلًا محليًا عبر 10 قطاعات، أنجزت الهيئة 19 عملية تخارج بقيمة 2.7 مليار ريال لتعزيز مشاركة القطاع الخاص. من بين المشاريع الرئيسية مصفاة الدقم، مصنع الأمونيا التابع لشركة OQ ، مشروع سكة حديد، وتطويرات سياحية مثل جيمرا مسقط باي ومنتجع نسيم. ارتفع المحتوى المحلي إلى 32.4%، ووصل الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 265.5 مليون ريال، وتم خلق 6,500 وظيفة للعمانيين، ليصل عدد الموظفين العمانيين إلى 41,000 بنسبة تجمين بلغت 77.7%.

مددت وزارة الطاقة والمعادن في سلطنة عُمان اتفاقية امتياز الرقعة 53 مع شركة أوكسيدنتال مخزنة وشركائها حتى عام 2050، مما يؤمن استثمارات تقدر بحوالي 11.5 مليار ريال عماني. ستوجه هذه الأموال إلى النفقات الرأسمالية والتشغيلية لتعزيز كفاءة الإنتاج وتطبيق تقنيات استخراج متقدمة. يُعد حقل مخزنة، الواقع في محافظة الوسطى، أكبر حقل لإنتاج النفط الخام في البلاد. ومن المتوقع أن تساهم هذه الاتفاقية في استدامة سلسلة التوريد، وخلق فرص عمل، وتعزيز دور الحقل في دفع قطاع الطاقة والاقتصاد الوطني في عُمان.

ظل معدل التضخم في عُمان منخفضًا في الربع الأول من عام 2025، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.5% فقط على أساس سنوي في مارس، مقارنة بـ 0.9% في فبراير. وعلى أساس شهري، انخفضت الأسعار بنسبة 0.4%. يُعزى هذا الاستقرار إلى الانضباط المالي القوي ونمو الصادرات غير النفطية. لوحظت زيادات ملحوظة في أسعار السلع والخدمات المتنوعة (6.1%)، والرعاية الصحية (3.2%)، والنقل (1.8%)، في حين انخفضت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 0.7%، وخاصة أسعار الخضروات والمأكولات البحرية. وبالمقارنة الإقليمية، كانت معدلات التضخم في عمان أقل من دول مثل السعودية والإمارات، حيث تجاوزت نسبة التضخم فيها 2% في مارس. ومن المتوقع أن يبقى التضخم تحت السيطرة، رغم أن مخاطر التجارة العالمية قد تشكل تحديًا لهذا الاتجاه.

بين 15 و22 مايو 2025، شهد سوق الأسهم الأمريكي تقلبات ملحوظة، مدفوعة بمخاوف مالية، وارتفاع عوائد سندات الخزنة، وتخفيضات تصنيف القطاع المالي. في الأسبوع السابق، واجهت عدة بنوك أمريكية كبرى تخفيضًا في تصنيفاتها الائتمانية، مما زاد من حالة القلق في الأسواق. في 21 مايو، أدى مزاد ضعيف لسندات الخزنة لأجل 20 عامًا إلى دفع العائد على السندات لأجل 30 عامًا إلى 5.089%—وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر 2023—مما أدى إلى موجة بيع حادة. في ذلك اليوم، انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بمقدار 817 نقطة (1.9%)، وتراجع مؤشر S&P 500 بنسبة 1.6%، في حين انخفض مؤشر ناسداك بنسبة 1.4%. وقد تفاقم مخاوف السوق بسبب الانقسامات الداخلية في الحزب الجمهوري بشأن مشروع قانون خفض الضرائب المقترح من الرئيس ترامب، والذي من المتوقع أن يضيف ما يصل إلى 5 تريليونات دولار إلى الدين الوطني. وعلى الرغم من هذه الرياح المعاكسة، حافظ بنك أوف أمريكا على نظراته المتفائلة، متوقعًا أن يصل مؤشر S&P 500 إلى 6,266 بحلول الصيف.

وأظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية مزيدًا من الضغوط على الاقتصاد الأمريكي. فقد ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية للأسبوع المنتهي في 17 مايو إلى 241,000 طلب، متجاوزة التوقعات، مما يشير إلى ضعف محتمل في سوق العمل. كما ارتفعت معدلات الرهن العقاري، حيث اقتربت نسبة الفائدة على الرهن العقاري الثابت لأجل 30 عامًا من 6.9% بعد ارتفاع في عائدات سندات الخزنة لأجل 10 سنوات، مدفوعة بتخفيض موديز لتصنيف الديون السيادية الأمريكية إلى AA1. وفي 19 مايو 2025، خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني طويل الأجل لعدة بنوك أمريكية كبرى، منها جي بي مورغان تشيس، وبنك أوف أمريكا، وويلز فارجو، وبنك نيويورك ميلون، وستيت ستريت، من AA1 إلى AA2. وعلى الرغم من التخفيضات، كان رد فعل السوق الفوري محدودًا؛ حيث انخفض سهم جي بي مورغان تشيس بنسبة 1.2%، وبنك أوف أمريكا بنسبة 0.1%، وويلز فارجو بنسبة 0.5%، مما يشير إلى أن المستثمرين كانوا قد توقعوا هذه الخطوة مسبقًا. وأشار محللون إلى أن التأثير كان محدودًا لأن موديز كانت قد أشارت مسبقًا إلى احتمال التخفيض في إعلانها عن التصنيف السيادي الأمريكي. وقد استندت موديز في قرارها إلى تراجع قدرة الحكومة الأمريكية على دعم هذه المؤسسات المالية. كما تراجعت ثقة المستهلك للشهر الخامس على التوالي، مما أثر على مبيعات التجزئة، وخاصة في شركة تارجت التي خفضت توقعاتها للعام 2025. كما قام اقتصاديون بتعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الحالي إلى 1.5%، انخفاضًا من 2.8% في نفس الفترة من العام الماضي، بينما من المتوقع أن يظل التضخم فوق هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2% حتى عام 2027 على الأقل.

وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة الصينية عن سلسلة من السياسات لمواجهة التحديات الاقتصادية. ففي 20 مايو، خفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة الأساسي على القروض لأجل عام واحد إلى 3.0%، ولأجل خمس سنوات إلى 3.5%، كما خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بمقدار 0.5 نقطة مئوية في 15 مايو، مما ضَخَّ نحو تريليون يوان (139 مليار دولار) في النظام المالي. وتبعته البنوك الحكومية الكبرى هذه الخطوات بخفض أسعار الفائدة على الودائع، بهدف تحفيز الإقراض وتشجيع الاستهلاك. وعلى الرغم من أن معدل البطالة الحضري الوطني في أبريل استقر عند 5.1%، إلا أن معدل بطالة الشباب شهد تحسنًا طفيفًا، حيث انخفض إلى 15.8% من 16.5% في مارس. ومع ذلك، استمرت التحديات الاقتصادية، إذ بقيت

أسعار المنازل مستقرة على أساس شهري وانخفضت بنسبة 4.0% على أساس سنوي، مع استمرار تراجع الاستثمار والمبيعات في قطاع العقارات. كما ظل التضخم منخفضاً، حيث انخفض مؤشر أسعار المستهلك في مايو بنسبة 0.1% على أساس سنوي، وتراجع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 2.7%، مما يعكس استمرار الضغوط الانكماشية. وفي إطار جهودها لتحقيق استقرار في العلاقات التجارية، توصلت الصين إلى اتفاق مدته 90 يوماً مع الولايات المتحدة لخفض الرسوم الجمركية، مما خفف بعض التوترات في ظل حالة عدم اليقين العالمية الأوسع.

شركة الخدمات المالية ش.م.ع - قسم الأبحاث - ص.ب. 2777 ر.ب. 112 - سلطنة عُمان - هاتف: +96824825620 - فاكس: +96824817205 - الموقع الإلكتروني: www.fscoman.net

إخلاء المسؤولية:

تم إعداد هذا التقرير من قبل شركة الخدمات المالية ش.م.ع. لأغراض توفير المعلومات. وتحت أي ظرف لا يجوز استخدام هذا التقرير كتنصيص ولا يجوز اعتباره عرضاً لبيع أو شراء أي أوراق مالية. ومع حرصنا الشديد على أن تكون المعلومات الواردة في التقرير صحيحة أو غير مضللة في وقت النشر إلا أننا في نفس الوقت لا نؤكد دقتها أو اكتمالها. وبناءً عليه يجب ألا يعتمد عليها بشكل كامل. كما لا نتحمل بآية حال من الأحوال أي مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عن أي خسارة تنتج عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته. هذا ولا يجوز إعادة نسخ هذا التقرير أو توزيعها أو نشره بواسطة أي متلقي لأي غرض من الأغراض.